الدورة السادسة والستون بعد المائة للمجلس

الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022–2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022–2023

تشمل الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022–2025 فترة مدتها أربع سنوات وتتيح الإطار البرامجي للنتائج والرصد دعمًا لتحقيق الأهداف من جانب الأعضاء والمجتمع الدولي بدعم من المنظمة، تماشيًا مع الإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2031.

ويستند برنامج العمل والميزانية للفترة 2022–2023 إلى العناصر الأساسية الرئيسية المعروضة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2031 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022–2025، ويعرض تقديرًا للتكاليف تحت إطار جميع مصادر التمويل (أي الاعتمادات الصافية والموارد من خارج الميزانية) عبر مختلف أبواب الميزانية والهيكل التنظيمي. كما يتضمن حسابًا للزيادات في التكاليف، ولمحة عامة عن الالتزامات الطويلة الأجل والصناديق الاحتياطية، ومشروع قرار للمؤتمر للموافقة على برنامج العمل والاعتمادات المرصودة في الميزانية لفترة السنتين.

الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022–2025

تبلور الخطة المتوسطة الأجل بشكل أكبر السردية الاستراتيجية لدعم خطة عام 2030 من خلال التحول إلى نظم غذائية وزراعية **أكثر** كفاءة وشمولًا واستدامة وقدرة على الصمود من أجل *إنتاج أفضل وتغذية أفضل* وبيئة *أفضل* وحياة *أفضل*، *من* دون ترك أي أحد خلف الركب.

وتماشيًا مع الطابع التحولي الذي تتسم به خطة عام 2030، يستعين إطار النتائج بنهج للنظم، مع مراعاة أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في وقت واحد، ومعالجة المقايضات المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتسترشد مساهمات المنظمة بمنظور الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في *القضاء على الفقر*، والهدف 2 المتمثل في *القضاء على الجوع*، والهدف 10 المتمثل في *الحدّ من أوجه عدم المساواة*، مع الإقرار في الوقت ذاته بالترابط القائم بين أهداف التنمية المستدامة ومن ثم بأهمية سائر أهداف التنمية المستدامة الأخرى في تحقيق الرؤية الشاملة للمنظمة.

ويتيح انتقال المنظمة إلى إطار قوامه أهداف التنمية المستدامة لغة مشتركة وييسّر الحوار ودمج النتائج المتفق عليها على الصعيد القطري من خلال أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في الهيكل التراتبي لنتائج الإطار الاستراتيجي، تماشيًا مع عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لعام 2018.

ويمكن الاطلاع على العناصر الأساسية لهيكل النتائج في الأشكال 1 و2 و3، بينما يمكن الاطلاع بشكل مفصّل على الهيكل التراتبي السلس من الصعيد القطري إلى مستوى المنظمة في *الملحق 4* (الشكل 8).

وستوجّه مجالات الأولوية البرامجية العشرون البرامج التي ستنفذها المنظمة التي تندرج ضمن إطار *الفضائل الأربع* من أجل سدّ الفجوات الحرجة وتهيئة الظروف اللازمة لدفع عجلة التغييرات التي ستسهم في نهاية المطاف في تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة المختارة. وتستجيب مجالات الأولوية البرامجية بشكل مباشر للقضايا والتحديات الناشئة عن عملية

الاستشراف الاستراتيجي في المنظمة والمؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية والعمليات التشاورية الرسمية وغير الرسمية الأخرى. وهي تمثل الميزة النسبية للمنظمة بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في المساهمة في خطة عام 2030، ممّا يجمع بين اتّساع وعمق خبرة المنظمة الفنية ومعرفتها.

ويقدم *الملحق 1* عرضًا مفصّلًا أكثر لمجالات الأولوية البرامجية وأطر النتائج الخاصة بها، بما يشمل الفجوات الرئيسية التي تجري معالجتها، وكيفية ارتباطها بمقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها، وطريقة استفادة المنظمة من العوامل المسّرعة لتسريع وتيرة التقدم، والمكونات المواضيعية الرئيسية، بما فيها الجوانب المعيارية، وتلك المتصلة بالوظائف الأساسية للمنظمة، والمخاطر والمقايضات الرئيسية.

وتكتسي أهداف التنمية المستدامة أهمية محورية في نظرية التغيير الشاملة التي تأخذ بها المنظمة. وعلى العموم، تقدم مجالات الأولوية البرامجية العشرون لإطار النتائج مساهمات أولية في 15 هدفًا من أصل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بما يشمل ما مجموعه 59 من المقاصد المختلفة و75 من المؤشرات المرتبطة بها. وقد أدرجت المؤشرات الستة وعشرون جميعها التي تندرج تحت إطار 21 من المقاصد التي تتحمل المنظمة مسؤولية قياسها باعتبارها الوكالة الراعية لها أو المساهمة فيها.

ويعرض *الملحق 3 كذلك* مساهمة المنظمة في أهداف التنمية المستدامة من خلال مجالات الأولوية البرامجية التي تندرج ضمن إطار *الفضائل الأربع*. كما يقدم لمحة عامة عن المساهمات الأولية أو "الأساسية" لمجالات الأولوية البرامجية إلى جانب مساهمات إضافية في أهداف التنمية المستدامة، مع الإقرار بالطابع المترابط الذي تتميز به كلّ من أهداف التنمية المستدامة و*الفضائل الأربع*.

ويُعدُّ توخي المزيد من الوضوح في صياغة نموذج أعمال المنظمة جنبًا إلى جنب مع السردية الاستراتيجية، والعوامل المسّرعة وإطار النتائج القائم على أهداف التنمية المستدامة عناصر أساسية في الإطار الاستراتيجي وفي نظرية التغيير. وتسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى إنشاء منظمة شاملة ومرنة وشفافة ومنفتحة ومبتكرة ومسؤولة وفعالة ومؤثرة، تخدم أعضاءها لتحقيق *الفضائل الأربع*.

برنامج العمل والميزانية للفترة 2022–2023

يستند برنامج العمل والميزانية للفترة 2022–2023 إلى العناصر التأسيسية الرئيسية المعروضة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2031 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022–2025، بما في ذلك الرؤية المتمحورة حول *الفضائل الأربع* وإطار النتائج ومجالات الأولوية البرامجية العشرين التي ينطوي عليها والمتجذّرة في أهداف التنمية المستدامة.

ويتضمن برنامج العمل والميزانية للفترة 2022–2023 تقديرًا للتكاليف في إطار جميع مصادر التمويل (أي الاعتمادات الصافية والموارد الخارجة عن الميزانية) في مختلف أبواب الميزانية والهيكل التنظيمي. كما أنه يتضمن حسابًا للزيادات في التكاليف ولمحة عامة عن الالتزامات الطويلة الأجل والصناديق الاحتياطية ومشروع قرار للمؤتمر للموافقة عليه بشأن برنامج العمل والاعتمادات المرصودة في الميزانية خلال فترة السنتين.

ويتمحور برنامج العمل والميزانية للفترة 2022–2023 حول المبادئ الأربعة الرئيسية التالية:

(أ) المحافظة على ميزانية إسمية ثابتة من دون أي تغيير على مستوى الاشتراكات المقررة والاعتمادات الصافية في الميزانية مقارنةً بالفترة 2020–2021؛

(ب) والحرص على تغطية جميع الزيادات في التكاليف من دون أن يؤثر ذلك سلبًا على العمل الفني للمنظمة؛

(ج) والمحافظة على الهيكل التنظيمي الراهن حرصًا على تسريع عجلة تحقيق النتائج على نحو فعال ويمكن إثباته؛

(د) وتعديل هيكل أبواب الميزانية وفق السردية الاستراتيجية، بحيث تمثل الأبواب الأربعة الأولى *الفضائل الأربع*؛

(هـ) وتحديد مجالات التركيز وإلغاء التركيز البرامجي في ضوء التطورات والتوجيهات المتاحة.

وعلى نحو ما سلف ذكره، أُبقيت الاعتمادات الصافية المقترحة من ميزانية الفترة 2022–2023 عند 005.6 1 ملايين دولار أمريكي أي عند نفس المستوى الإسمي المعتمد في ميزانية الفترة 2020–2021.

وتقدّر المساهمات من خارج الميزانية بمبلغ 2.25 مليار دولار أمريكي. ويرد مزيد من التفاصيل عن المساهمات من خارج الميزانية ضمن مذكرة المعلومات.

وفي إطار المستوى الإسمي الثابت لميزانية الاعتمادات الصافية، أُعيد تخصيص مبلغ قدره 30.6 ملايين دولار أمريكي لتمويل الزيادات في التكاليف والمجالات التي أُسندت إليها أولوية عالية. وترد ضمن الفقرة 59 عملية تعزيز المجالات التي أُسندت إليها أولوية عالية، وذلك بمبلغ قدره 13.1 مليون دولار أمريكي.

وأُبقي على الزيادة بقيمة مليون (1) دولار أمريكي الملحوظة في *التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2020–2021* خلال شهر ديسمبر/كانون الأول 2019 لكلّ من برنامج المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

وجرى الإبقاء على الموارد المخصصة لبرنامج التعاون التقني (الباب 7) عند مستوى 140.8 ملايين دولار أمريكي أو عند نسبة 14 في المائة من الاعتمادات الصافية في الميزانية.

وجرى تعديل هيكل أبواب الميزانية بما يتواءم مع إطار النتائج بحيث تعكس الأبواب الأربعة الأولى *الفضائل الأربع*.

وعلى نحو ما جاء في النصوص الأساسية[1]، من المفترض كذلك أن يتضمن برنامج العمل والميزانية أحكامًا خاصة بالالتزامات الطويلة الأجل والصناديق الاحتياطية. ويُقترح بهذا الصدد بندان اثنان لتحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياطيات في المنظمة، وهما: (1) اشتراكات مقررة قدرها 14.1 مليون دولار أمريكي للالتزامات السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة؛ (2) واشتراكات مقررة قدرها 19.2 مليون دولار أمريكي لإعادة مستوى صندوق رأس المال العامل على الأقلّ إلى مستوى شهر واحد من التدفق النقدي للبرنامج العادي.

الخلاصة

تُعرض الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022–2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022–2023 على المجلس لكي ينظر فيهما ويرفع توصية بهما إلى المؤتمر، بما يشمل مستوى الميزانية وقدره 005.6 1 ملايين دولار أمريكي.

[1] الجزء الثاني واو، الفقرة 1(ج) رابعًا.

السيدة *Beth Crawford*، مديرة مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد